### مستعدون للتفاوض حول كل شيء في محادثات آستانة

# الأسد: سقوط الضحايا وتدمير حلب «ثمن وجب دفعه»!

الأسد يؤكد أن كل حرب سيئة وتنطوي على دمار وقتل

المعارضة تعلن انتهاء الهدنة بسبب الخروقات

- الزعبي: أي هدنة عسكرية تسبقها إجراءات وخطوات على الأرض
- التحالف الدولي يحرر رهينتين بعملية إنزال جوي شرق سوريا
- وادي بردى: قصف النظام وحلفائه للمنطقة لم يتوقف
- فصائل المعارضة تعلن انتهاء الهدنة مع تصاعد الخروقات

عواصم – «وكالات»: أكد الرئيس السوري بشار الأسد أمس الإثنين، استعداده للتفاوض حول «كل شيء» في المحادثات التي من المقرر أن تستضيفها عاصمة كزاخستان الأستانة نهاية الشهر الحالي.

وقال الأسد في تصريح لعدد من وسائل الإعلام الفرنسية نقلتها وكالة «سانا» الحكومية: «وفدنا مستعد للذهاب عندما يتم تحديد وقت المؤتمر، ونحن مستعدون للتفاوض حول كل شيء».

وأضاف: «عندما نتحدث عن التفاوض حول إنهاء الصراع في سوريا أو حول مستقبل البلاد فكل شيء متاح وليست هناك حدود لتلك المفاوضات».

وعن التفاوض حول منصبه كرئيس، قال الأسد «نعم مستعد للتفاوض»، إلا أنه أضاف «لكن منصبي يتعلق بالدستور، والدستور واضح جدا حول الآلية التي يتم بموجبها وصول الرئيس إلى السلطة أو ذهابه وبالتالي، إذا أرادوا مناقشة هذه النقطة فعليهم مناقشة الدستور، والدستور ليس ملكا للحكومة أو الرئيس أو المعارضة، ينبغي أن يكون ملكا للشعب السوري ولذلك ينبغي أن يكون هناك استفتاء على كل دستور، هذه إحدى النقاط التي تمكن مناقشتها في ذلك الاجتماع».

وأشار الأسد إلى أن انتخاب ترامب رئيساً لسوريا قد يغير ذلك موقف الولايات المتحدة حيال الأزمة، ويسهم في حل الصراع السوري، قائلا: «أعتقد أن انتخاب ترامب إيجابي فيما يتصل بالصراع السوري».

وأردف: «بالتأكيد ترامب سيغير الموقف الأمريكي، لأن المشكلة السورية ليست منعزلة، الجزء الأكبر من الصراع السوري ذو طبيعة إقليمية ودولية، والجزء الإقليمي والدولي يعتمد بشكل رئيسي على العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا، ما أعلنه ترامب كان واعدا جدا، إذا كانت هناك مقاربة أو مبادرة صادقة لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، فإن ذلك سينعكس على كل مشكلة في العالم بما في ذلك سوريا».

وعن مقتل سوريين في حلب قال الأسد «لم اسمع أن هناك حربا جيدة على مدى التاريخ، فكل حرب سيئة وتنطوي على دمار وقتل، ولكي نحرر الدولة من (الإرهاب) أحيانا هذا هو الثمن».

من جهة أخرى قال رئيس الوفد المفاوض للمعارضة السورية العميد اسعد عوض الزعبي للحدث ان اي هدنة عسكرية تسبقها اجراءات وخطوات على الارض.

واكدت المعارضة سابقا ان الهدنة لن تتم لان النظام يسعى لعرقلتها في جميع الجبهات لانها لا تخدم مصالحة.

من ناحية اخرى كشفت مصادر محلية في محافظة دير الزور بشرق سوريا، عن قيام التحالف الدولي بعملية إنزال جوي قرب قرية الكبر شاركت فيها 6 طائرات مروحية والعشرات من الجنود بدعم وإسناد جوي للطائرات الحربية.

وقالت المصادر، أمس الإثنين، إن «عملية الإنزال استهدفت قيادات بارزة في تنظيم داعش المتطرف، وأن من بين الجنود الذين نفذوا العملية يتحدثون العربية بطلاقة وتكلموا مع الأهالي ودعوهم إلى الابتعاد عن المكان وعدم الخروج من منازلهم لحين انتهاء العملية».

وأوضحت المصادر أن العملية دامت أكثر من ساعة جرى خلالها تدمير سيارة تابعة لداعش، وقتل من بداخلها وسحب الجثث، كما سلم عنصر أجنبي من التنظيم نفسه للجنود دون أي مقاومة وتم تحرير رهينتين لم تتم معرفة جنسيتهما.

وتحدثت مصادر في الحسكة عن تحليق حوامتين أمريكيتين ظهر أمس على ارتفاع منخفض فوق جبل كوكب الذي يعتبر نقطة عسكرية تابعة للفوج 123 التابع للقوات الحكومية السوري، والثانية حلقت فوق مقر قيادة الفوج واتجهت إلى الأراضي العراقية.

الجدير بالذكر أن هذه المرة الثانية التي تحلق فيها طائرات تابعة للتحالف فوق مقر الفوج حيث حلقت في وقت سابق ثلاث مروحيات تابعة للتحالف فوق مقر الفوج كانت قادمة من تل بيدر واتجهت إلى مطار أبو حجر في رميلان.

من جانب آخر نفت الهيئة الإعلامية في وادي بردى توقف قوات النظام وميليشيا حزب الله عن قصف المنطقة، مضيفة ان استهداف قريتي عين الفيجة وبسيمة ادى الى سقوط ثلاثة قتلى واصابة نحو عشرة آخرين.

كما نفت مصادر في المعارضة ما تروج له وسائل اعلام النظام عن تعرض فرق صيانة مضخات المياه لاطلاق نار اثناء محاولتها الدخول الى وادي بردى لإصلاح مضخات نبع عين الفيجة.

واوضحت المصادر ان هذه الفرق بقيت متوقفة عند حاجز قرية دير قانون بانتظار انتهاء المفاوضات، التي طالب خلالها اهالي المنطقة بان تستند إلى اتفاقية وقف إطلاق النار.

من جهة أخرى اعتبر قادة فصائل المعارضة السورية الموقعون على اتفاق وقف إطلاق النار بانقرة في 30 ديسمبر الماضي، مساء الأحد، ان الهدنة منتهية إثر خروقات النظام المستمرة لاسيما في وادي بردى.

ورأى قادة الفصائل ان الهدنة اصبحت من الماضي، وقالوا في تغريدات على حساباتهم في موقع تويتر إن الهدنة اضحت بحكم المنتهية جراء استمرار قوات النظام والميليشيات الموالية بالقصف الجوي والعسكري على بلدات وادي بردى.

وتوعد القادة الموقعون بالرد العسكري على خروقات النظام وحلفائه المتواصلة للهدنة، وأكد المكتب الإعلامي لقوى الثورة السورية، أن قرى وادي بردى تعرضت لأكثر من 40 غارة جوية وصاروخ أرض – أرض، في ظل اشتباكات عنيفة تجري على 3 محاور.

واستكمل وقف إطلاق النار سريانه لليوم العاشر على التوالي، وفقا للاتفاق الروسي التركي وسط تصاعد الخروقات والاشتباكات بين الفصائل المعارضة وميليشيات النظام.

وأكد المرصد السوري لحقوق الإنسان استمرار الخروقات في المناطق السورية، حيث تمكنت فصائل جيش الإسلام وفيلق الرحمن وأحرار الشام الإسلامية من استعادة السيطرة على بعض المزارع التي تقدمت إليها قوات النظام وحزب الله اللبناني غرب وشمال شرق كتيبة الصواريخ بمحور بلدة حزرما بالغوطة الشرقية، عقب اشتباكات عنيفة بين الطرفين، على خلفية هجوم معاكس للفصائل على المنطقة، مما أسفر عن مقتل عدد من عناصر الطرفين.

وشهدت الغوطة الشرقية حركة نزوح لعشرات العوائل من مناطق النشابية والزريقية وحوش الصالحية بمنطقة المرج في غوطة دمشق الشرقية، باتجاه المناطق الواقعة في القطاع الأوسط من غوطة دمشق الشرقية.

وشهدت منطقة وادي بردى استمرار العمليات العسكرية التي استانفتها قوات النظام والمسلحين الموالين، عقب فشل المرحلة الأولى من المفاوضات بين النظام والقائمين على وادي بردى بوساطة روسية.

وتحاول قوات النظام تحقيق تقدم واستعادة السيطرة على مواقع جديدة في وادي بردى، وتتزامن الاشتباكات مع قصف من قبل قوات النظام بمزيد من القذائف المدفعية وصواريخ يعتقد أنها من نوع أرض – أرض.

على صعيد متصل، جددت قوات النظام استهدافها بالرشاشات الثقيلة مناطق في بلدة اليادودة غرب درعا، كذلك قصفت قوات النظام مناطق في درعا البلد، في حين دارت اشتباكات قوات النظام والفصائل الإسلامية في محوري الوردات ومجيدل بمنطقة اللجاة.

وقصفت طائرات حربية مناطق في بلدتي كفرزيتا واللطامنة بريف حماة الشمالي، فيما قصفت الفصائل الإسلامية مناطق في بلدة محردة التي يقطنها مواطنون من أتباع الديانة المسيحية وتسيطر عليها قوات النظام بريف حماة الشمالي الغربي، ونفذت طائرات حربية غارات على مناطق قرب بلدة القوعة بريف إدلب الشمالي الشرقي التي يقطنها مواطنون من الطائفة الشيعية.

## الأردن: إحالة 12 متهماً بالإساءة لضحايا اعتداء إسطنبول للإدعاء العام

امرأة تضع زهورا حمراء على باب ملهى رينا في اسطنبول

عمان – «وكالات»: أحالت محكمة أمن الدولة في المملكة الأردنية، أمس الإثنين، أوراق قضايا 12 متهما بالإساءة لضحايا اعتداء اسطنبول الإرهابي الذي وقع في الأول من الشهر الحالي وعائلاتهم، إلى دائرة إدعاء عام عمان.

وبدأ مدعي عام عمان الأول القاضي عبدالله أبو الغنم النظر بالقضية، التي ما زالت قيد التحقيق على اعتبار أن الجرم المسند للمتهمين هو من اختصاص القضاء النظامي.

وقال مصدر قضائي إن التهم الموجهة للمتهمين في القضية تتعلق بالقدح والذم والتحقير لضحايا الاعتداء الإرهابي من الأردنيين في اسطنبول وعائلاتهم، موضحا أن إحالة أوراق المتهمين إلى القضاء النظامي يأتي كون الجرم المنسوب للمشتكى عليهم يدخل ضمن اختصاص القضاء النظامي، ويخرج من اختصاص محكمة أمن الدولة.

## ليبيا: أعداد كبيرة من عائلات سرت النازحة تعود إلى منازلها

طرابلس – «وكالات»: عمدت عائلات ليبية نازحة إلى مدينة سرت منذ قرابة العام إلى العودة إلى منازلها في منطقتي وادي الفربيات ومشروع تلال الزراعي، بعد النجاح الذي أثبته الجيش بدحر عناصر داعش عن المنطقة.

وأضافت مصادر محلية أمس الإثنين أن عدداً من العائلات لم تعد بعد لكونها لديها طلبة يدرسون بالجامعات، ونظرا لأن جامعة سرت لا تزال مغلقة، بسبب نقص أعضاء هيئة التدريس.

وقالت المصادر إن عدداً كبيراً من العائلات أيضا ينتظر السماح لهم بالعودة إلى حي الـ700 وحدة سكنية، وحي الزعفران، والحي السكني الثاني، وعمارات الألف وحدة سكنية.

وكان رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج أعلن في 17 ديسمبر الماضي انتهاء العمليات العسكرية وتحرير سرت بعد ثمانية أشهر من العمليات المسلحة لقوات «البنيان المرصوص» ضد تنظيم داعش.

### اجتماعات مغلقة لممثلي الكنائس القبطية للخروج بقانون موحد لـ «الأحوال الشخصية»

# مصر: ارتفاع قتلى هجوم العريش إلى 9 مجندين

الجيش المصري في سيناء

القاهرة – «وكالات»: أكدت مصادر أمنية مصرية، أن عدد القتلى في الهجوم الذي استهدف كمينا أمنيا تابع للشرطة في العريش ارتفع إلى 9 من عناصر الشرطة.

وأضافت المصادر، أن الهجوم أدى إلى إصابة 10 بينهم 3 مدنيون تصادف مرورهم بالمنطقة، وعدد القتلى قابل للزيادة.

وتابعت المصادر الأمنية، أن المسلحين هاجموا «حاجز أمن المطافي بمنطقة المساعيد بمدينة العريش»، حيث اشتبكت «قوات الأمن مع العناصر المسلحة وهرعت عربات الإسعاف باتجاه الموقع».

وتكثف قوات الجيش والشرطة عملياتها ضد الجماعات المتشددة بالمنطقة، ولاسيما تنظيم «أنصار بيت المقدس» الذي غير اسمه إلى «ولاية سيناء» بعد إعلانه مبايعة داعش، وتبنيه معظم الهجمات.

من جهة أخرى كشفت مصادر كنسية، أن الكنائس المسيحية الثلاث الأرثوذكسية والإنجيلية والبروتستانتية ستشهد عدة اجتماعات مغلقة الأيام المقبلة من باب التفاوض حول قانون الأحوال الشخصية، بعدأن فشلت الكنائس الثلاثة من الاتفاق على قانون موحد للأقباط.

وأشارت المصادر، إلى أن ممثلي الكنائس القانونيين سيواصلون الاجتماعات المغلقة فيما بينهم خلال الأيام المقبلة، من أجل الوصول إلى مشروع قانون موحد للأحوال الشخصية يتم عرضه على وزير الدولة للشؤون النيابية والبرلمانية، المستشار مجدى العجاتي، على غرار ما حدث مع قانون بناء الكنائس، والوصول لصيغة توافقية لقانون موحد للأحوال الشخصية، يضمن الحفاظ على شرائع كل طائفة مسيحية التي تتفق جميعا في معنى الزواج المسيحي والخطبة والمواريث وتختلف في شريعة الطلاق.

وكانت الكنيسة الأرثوذكسية حظيت بموافقة مجمعها المقدس على مشروع قانون الأحوال الشخصية، لكنها عمدت إلى توسيع أسباب الطلاق ليشمل الهجر والجنون والإصابة بالأمراض المعدية، على أن تحتفظ الكنيسة لنفسها بحق منح تصريح الزواج الثاني مقابل منح الحق في الطلاق، وتنظر في كل حالة للتعطيها تصريح زواج حسب شريعتها وقوانينها.

وكانت الكنائس المسيحية الكبرى الثلاث الأرثوذكسية والإنجيلية والكاثوليكية قد اتفقت العام الماضي على إصدار قانون أحوال شخصية موحد للمسيحيين إلا أن اجتماعات متعددة جرت بين ممثلي الطوائف لم يتمكن فيها المسيحيون من الاتفاق على قانون موحد بسبب اختلاف شرائع كل كنيسة، وتم بالفعل تقديم ثلاثة مشاريع قوانين متفصلة لوزارة الشئون القانونية، لكنها عادت أخيرا لمراجعة نفسها مرة أخرى في قضية إصدار قانون للأحوال الشخصية للمسيحيين توافقي موحد ليحظى بإقرار البرلمان ويحل مشكلة آلاف الأزواج العالقين في زيجات فاشلة.

وكذلك فإن قانون الأحوال الشخصية للأقباط يعد القانون الثاني الذي ينتظره ملايين المسيحيين في مصر بعد إقرار قانون بناء وترميم الكنائس من قبل البرلمان الشهر الماضي.

من جهة أخرى قرر مجلس القضاء المصري الأعلى، في جلسته أمس الإثنين، حظر نشر أي أخبار تتعلق بشؤون القضاء والقضاة على كل المواقع الإلكترونية.

وقال المجلس، في بيان له: «قرر مجلس القضاء الأعلى بجلسة 9 يناير 2017 حظر نشر أي أخبار تتعلق بشؤون القضاء والقضاة على المواقع الإلكترونية (مواقع التواصل الاجتماعي)».

وأضاف البيان، أن «مخالفة الحظر سيترتب عليها توقع الجزاءات التأديبية الواردة في قانون السلطة القضائية أو إخطار جهات التحقيق إذا لزم الأمر».

- حظر نشر أي أخبار تتعلق بالقضاء على المواقع الإلكترونية